

ذكرى 17 أكتوبر 1961

بين الذاكرة والعدالة والتاريخ

الأستاذ عبد الوهاب شلاي

قسم التاريخ، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة

مقدمة:

فما طبيعة تلك الأحداث؟ وماذا جرى في ذلك اليوم بالضبط؟ ولماذا أدرجنه ضمن أيامنا الوطنية وصرنا نحتفل به سنويا؟ ثم كيف يمكننا أن نخلد ما أثرنا بعد مرور أكثر من نصف قرن على اندلاع ثورتنا التحريرية؟ هل بالتظاهرات الرسمية التي صارت بمثابة احتفالات لإقامة الولايم الكبرى؟ أم ترى يكون بتحفيز النشأ على تعلم ماضيه من خلال منح التاريخ الوطني مكانة مرموقة في مناهجنا التعليمية في مختلف المراحل الدراسية والتخصصات الأكاديمية، وتشجيع الإنتاج المعرفي في التاريخ الوطني.

هل نعتبر أحداث 17 أكتوبر بعد مرور عشرات السنين عليها مجرد حدث تاريخي عابر؟ أم يجب النظر إليها على

إن للأمم والشعوب محطات منيرة في ماضيها التليد، يعود إليها الخلف من حين إلى آخر ليتذكر أجداد السلف، وينظر إلى تاريخه بأعين الحاضر، لأن الذكرى لا شك تنفع المؤمنين، بالإضافة إلى تزوده بالعبر كي يستمر في مسيرة بناء مستقبله على نهج قويم خال من العثرات. فيحافظ بذلك على الذاكرة الجماعية لأمته.

واليوم نقف مع ذكرى أحداث 17 أكتوبر 1961 لتعرف بأسبابها وانعكاساتها على مسيرة الثورة التحريرية، ونثير حولها بعض التساؤلات المتعلقة بواجب الذاكرة وواجب العدالة والتاريخ.

الوقائع قريية العهد، وتكبت من قبل ميكانيزمات دفاعية مضادة للأحاسيس الأليمة جداً، وتلف أو تدمر من خلال قدم سندها العضوي. لأجل ذلك تصان الذاكرة من خلال التعبير عنها. وعادة ما تغلب الرغبة في نقل الذاكرة إلى الأجيال القادمة.

إن الذاكرة التي تكون في شكل خطابات وتبلغ إلى الغير تكون أقل ضعفاً خاصة إذا ما احتفظ بها بدعامة مادية كالكتابة أو التسجيل.

فالذاكرة الجماعية ليست مجرد جمع للعديد من الذاكرات الفردية، ولكن هي بناء واع وإرادي إلى حد ما، ينتج عن وصل بعضهما ببعض.

وإذا كانت ذكرى ليلة 17 أكتوبر المفجعة لا تزال حية في الشعور الوطني الجزائري حيث يحتفل بها رسمياً في كل سنة، فقد اختفت ذكرها في اللاشعور الوطني الفرنسي في فرنسا أمام التزام الرأي العام والأحزاب والنقابات الفرنسية الصمت، إلى أن طفت إلى

أنها مسألة متعلقة بواجب الذاكرة، والعدالة، والتاريخ.

فمنذ بضعة سنوات، وهذا الحدث يستذكر في أغلب الأحيان بعبارات واجب الذاكرة، وكان موضوعاً للمطالبة بالعدالة. فالواجب يكون بتشريف الضحايا وإدانة الجلادين، ولكن لا يوجد إجماع عام حول قائمة البعض والبعض الآخر.

يواجه المؤرخون صعوبة كبيرة تتمثل في كيفية التفريق بوضوح في مهامهم بين الأحداث والوقائع التاريخية التي تنتمي إلى مجال الذاكرة، والتي تنتمي إلى العدالة، والتاريخ.

واجب الذاكرة: تثير كلمة ذاكرة حقائق مختلفة يتوجب التفريق بينها بعناية فالذاكرة الفردية هي خاصية نفسية تقوم على أساس بيسيولوجي، تخلد في ذهن كل إنسان وعياً بالأوضاع التي عاشها والأحاسيس التي شعر بها. وتأخذ هاته الخاصية أشكالاً متنوعة.

فالذاكرة غير المعبر عنها تكون ضعيفة، لأنها يمكن أن تموه وتوارى من قبل ذاكرة

وإذا كنا لا نستطيع أن نحصل من القضاء على تعويض مادي لضحايانا، فإنه يمكننا أن نحصل من فرنسا على تعويض معنوي يدفعها إلى الاعتراف بجرائمها في حق شعبنا، والاعتراف له عما سبب له الاستعمار من كوارث ومحن ومآسي بفعل.

وهذا الهدف لن يتحقق إلا إذا بقيت ذاكرتنا قوية لا تنسى، وكان في قلوبنا مكان لتاريخنا الوطني، وفي شخصيتنا مسحة منه.

واجب العدالة: إن واجب العدالة هو نتيجة منطقية لواجب الذاكرة إزاء الضحايا. لأن نسيان الضحايا يعني قتلهم مرة ثانية والاستخفاف بهم مثل جلادهم. لأجل هذا يتوجب على الأحياء الحفاظ على ذاكرتهم ونقلها إلى ذريتهم.

لقد ظلت شكاوى الجزائريين أو الفرنسيين المتعاطفين معهم، والتي قدمت للعدالة الفرنسية كشكاوى جرائم ضد الإنسانية في حق سفاحي جيش الاستعمار الفرنسي ومنهم: أوساريس،

السطح مع محاكمة مورييس بابون في 16 أكتوبر 1997، بتهمة ارتكابه جرائم في حق الإنسانية، بمشاركته في ترحيل يهود مدينة بوردو أثناء الاحتلال النازي إلى أوشفيتز. حيث اتهمه الصحفي جون لوك إينيدي عندما كان يدلي بشهادته أمام المحكمة، بالمسؤولية الشخصية والمباشرة في القمع الوحشي الذي تعرض له المهاجرون الجزائريون في مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

ومن قبل كان هذا الشاهد قد أُلّف في سنة 1991، أول كتاب فرنسي⁽¹⁾ حول تلك المأساة بعنوان: "معركة باريس، 17 أكتوبر 1961"، La bataille de Paris، 17 Octobre 1961 تضمن سلسلة من الاستجوابات أجراها مع شهود عيان، وفحصا مستفيضا للصحف، خلص به إلى أن عدد ضحايا القمع من المهاجرين الجزائريين كان ما بين 150 و200 قتيل⁽²⁾. كما أن الكتاب يعد مرجعا فرنسيا هاما للأعمال المتعلقة بالواقعة. غير أنه لا يمكن متابعة هذا الفعل قضائيا بسبب قوانين العفو الشامل الخاصة بالثورة التحريرية.

المؤرخ ليس قاضياً، ولا عوناً للعدالة... فأصحاب الذكريات المؤلمة، بعد أن خاب رجائهم من عدم إتمام عمل العدالة، صاروا يعتمدون على المؤرخين لنصرة قضيتهم العادلة. لقد باتوا يرون في "محكمة التاريخ" آخر ملاذ قبل محكمة الله. غير أن المؤرخين لا يمكنهم الاضطلاع بمثل هذه المهمة السامية والثقيلة. فطبيعة عملهم التي تتجسد أولاً في إثبات الأحداث ثم تفسيرها، تسمح بمقارنتهم بقضاة التحقيق الذين عليهم التحقيق في قضايا الإثبات والبراءة. لكن ليس من حق المؤرخين إعلان قرارهم بإدانة أو براءة المتهم. فواجبهم يتجسد فقط في كتابة التاريخ.

يقول أحد المثقفين الفرنسيين عن دور المؤرخ: «المؤرخ ليس عوناً للعدالة... فهو يتميز بكونه جامعياً يخضع عمله لمواصفات لا علاقة لها بمواصفات عمل المحكمة. فهو لا يصدر أي حكم».

لكن المؤرخ يجد نفسه في هذه المرحلة من إعداد الذاكرة الجماعية،

أو مسؤولي شرطة باريس: ومنهم موريس بابون، أو الدعاوي التي رفعتها أسر الضحايا الجزائريين في "معركة مدينة الجزائر 1957"، كلها تواجه حواجز قانونية، مثل: رفض وصفها كجريمة ضد الإنسانية، وعدم رجعية القوانين بالنسبة لقانون عقوبات سنة 1944، بالإضافة إلى وجود قوانين العفو الخاصة بحرب الجزائر.

فالعديد ممن أوقفوا في أكتوبر 1961، أثناء المراقبة والاعتقالات الفجائية، لم يعثر لهم على أثر، حيث اختفوا في الطبيعة. ورغم الشكاوى العديدة المقدمة أمام القضاء الفرنسي ضد التعذيب أو القتل المدعومة بالشهود، والتقارير الطبية بسوء المعاملة، وعدد المفقودين، إلا أنه إلى اليوم لم تفرض أي شكاوى منها إلى شيء.

واجب التاريخ: يجب ألا يختلط دور التاريخ مع دور القضاء أو الذاكرة، حتى وأنه لا يستطيع أن ينفصل عنهما بدقة. فما هو دور المؤرخ في مثل هذه المسألة المتعلقة بالذاكرة والعدالة في الوقت نفسه؟

ما جرى في ليلة 17 أكتوبر 1961: يقول المؤرخ الفرنسي بورديو (Pierre Boudieu): "أريد اليوم أن تنقش ذكرى مجازر 17 أكتوبر 1961 البشعة، التي تمثل نوعاً من التكثيف لجميع أهوال حرب الجزائر في نصب تذكاري، يقام في مكان عالٍ في كل المدن الفرنسية، وأن تنقش أيضاً بجانب صورة رئيس الجمهورية في جميع المباني العمومية من بلديات ومحافظات وشرطة ومجالس قضائية ومدارس، بصفة تحذير مهيب ضد أي سقوط البربرية العنصرية." (3)

تطور الأحداث :

دعت الضرورة في سنة 1961 إلى حل تفاوضي للحرب الدائرة بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني وابتداءً من 20 ماي 1961، جرت مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة وحكومة باريس. وكان مجرى التفاوض يدور حول الشروط الدقيقة للاستقلال. ولكن في صيف 1961، شهدت فرنسا أعمال عنف كانت الأخطر من نوعها منذ اندلاع ثورة التحرير الوطني.

في تنافس مع الجماعات الحاملة للذكريات المتناقضة. والتي تلمس منه اتخاذ موقف لصالحهم. فواجب عليه أن يؤدّي دور الخير والحكيم، الضامن لموضوعية الأحداث وإنصاف الحجاج في المناقشات بين حاملي الذكريات المختلفة.

يتميز المؤرخ عن حامل الذاكرة في تطلبه النقدي الكبير، الذي يجيزه على عدم التصديق بالإيمان في قناعتهم أو في تبريرات السلطة، وعدم تأكيد أي شيء من دون القدرة على الاستدلال عليه.

من المؤكد أن أهداف التاريخ لا تتوقف عند معرفة الماضي وفهمه، والتفسير لا يعني بالضرورة التبرير.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام، هل يمكن للباحث الجزائري في تاريخ الثورة الذي يعيش أحداثها، ولم يكتبو بنيرانها أن يتخلى عن ذاتيته ويكتفي بدراساتها كمسألة أو قضية تاريخية بحثية؟ فأين الوعي برهاناتها السياسية والأخلاقية؟

أوقفتها أثناء فترة المفاوضات. فطالت تلك العمليات الشرطة الفرنسية حيث قتل فيها 11 نفراً وجرح 17 آخرون.

وفي يوم 2 أكتوبر أعلن بابون أثناء حضوره مراسيم دفن أحد رجال الشرطة الذين سقطوا على أيدي فدائيين من جبهة التحرير الوطني: «سرد على أي ضربة نتلقاها بعشرة أمثالها»، وطمأن رجاله بأنه سيحميمهم في حال ما كانوا هم البادئين بإطلاق النار.

واتخذت نقابة الشرطة الفرنسية من تلك الأعمال الفدائية ذريعة لمطالبة السلطة الفرنسية بتطبيق عقوبة الإعدام في حق المتهمين، وفرض حظر التجول على المهاجرين الجزائريين، وبالمزيد من الصرامة في التعامل معهم. عندئذ قرر محافظ شرطة باريس مورييس بابون⁽⁴⁾، فرض حظر التجول فقط على العمال المهاجرين الجزائريين خلال الأيام التي سبقت 17 أكتوبر 1961⁽⁵⁾، وسمح باعتقال أي واحد منهم وفي أي وقت كان. فاعتبر ذلك إجراءً عنصرياً لأنه أقام إشكالا بين المهاجر الجزائري والمجرم.

وبالتالي فإن هذا التناقض يجعل من البديهي معاينة الأحداث التي أدت إلى وقوع مجازر 17 أكتوبر 1961.

في نهاية شهر جويلية 1961، تعثرت المفاوضات الجزائرية-الفرنسية بسبب قضية الصحراء الجزائرية. وحاول ديغول الضغط على الحكومة المؤقتة بالتشدد في التعامل مع الجزائريين.

فقد تعرض المهاجرون الجزائريون في شهر أوت إلى عمليات تفتيش واعتقالات فجائية شديدة على يد الشرطة الفرنسية وأعاونها من الحركى. كما تعرضوا للعنف والحجز التعسفي بشكل مضاعف. في الفترة ذاتها ازدادت اعتداءات منظمة الجيش السري عليهم في أماكن إقامتهم.

في نهاية أوت 1961 قررت جبهة التحرير الوطني أمام تعنت حكومة باريس وتعسف البوليس الفرنسي والاعتداءات الدموية لمنظمة الجيش السري على المهاجرين الجزائريين، العودة إلى العمليات الفدائية في فرنسا بعدما

بوجودها السياسي، وتسعى إلى تسليط الأضواء على عنف السلطات الفرنسية وشرعية مقاومة الشعب الجزائري من أجل نيل استقلاله.

رأى الجنرال ديغول في المظاهرة ضغطاً غير مسموح به على المفاوضين الفرنسيين والجزائريين في إيفيان. فأعطى كل الصلاحيات لموريس بابون كي يمنع المظاهرة بكل الوسائل ويشتم جمع المتظاهرين. فما كان من هذا الأخير إلا أن أبلغ أعوانه أنهم باتوا محميين في استخدام العنف.

وفي صبيحة يوم الثلاثاء 17 أكتوبر، تقدم حوالي 30 ألف متظاهر تحت إشراف مناضلين من اتحادية جبهة التحرير صوب مركز العاصمة باريس يرفعون لافتات كتب عليها: "تحية جبهة التحرير الوطني"؛ "الجزائر جزائرية"؛ "أط لقواسراح بن بلة"، وطافوا 20 حياً من أحياء باريس المعروفة.⁽⁵⁾

حاصرت قوات الشرطة شوارع باريس التي كانت ستجوبها المظاهرة

عندئذ قررت فيدرالية جبهة التحرير الوطني تغيير استراتيجيتها كلياً وقلت الرأي العام الفرنسي. ففي يوم 10 أكتوبر أصدرت تعليمات تدعو فيها مناضليها إلى وضع حد للعمليات الفدائية في فرنسا التي كانت تدرج ضمن منطق المقاومة السرية، وإلى مقاطعة حظر التجول ابتداء من يوم 14، وإعطائه شكل تجمع جماهيري سلمي وعلمي لأسر المهاجرين في أهم الشوارع الرئيسية الباريسية، بالإضافة إلى دعوة التجار إلى المشاركة في المقاطعة الكبرى المزمع تنفيذها يوم الأحد 15، وذلك بغلق محلاتهم مدة 24 ساعة، احتجاجاً على حظر التجول ذي الطابع العنصري. وإذا ما تعذر عليهم التنفيذ لسبب أو لآخر، جددت لهم يوم الثلاثاء 17 لتطبيق التعليمات.

وبذلك أثبتت جبهة التحرير الوطني، لفرنسا أن الشعب الجزائري موجود، وأنها هي التي تقود المغتربين في المهجر. كما كانت تطالب من خلال تحديدها لقوانين العنصرية والتعسف

ومركز إثبات الهوية بفرنسا إلى الضرب المبرح بعيدا عن الأنظار طيلة أربعة أيام. وترك الجرحى منهم يصارعون الموت إلى أن لفظوا أنفاسهم.⁽⁷⁾

تقول إحدى الشهادات الجزائرية: "... كنت مناضلا في جبهة التحرير الوطني، وكنت أجمع المال والسلاح وأخفيهم في باطن الأرض في مناطق مختلفة، وأعلمهم بقضبان حديدية طويلة. تعرضت في بيتي إلى التفتيش والتحري. غير أنني لم أكن قادرا على رفع دعوى خوفا من أن يلقي بي في السجن. فقد كان من عادة الشرطة وأعاونهم أن يسألوا الضحية إن كانت تحسن السباحة قبل إلقائها من فوق ضفة النهر. إذا كان الرد إيجابيا عندئذ ينهكونها إلى أن تفقد وعيها حتى تغرق بسرعة".⁽⁸⁾

أما السلطات الفرنسية، فقد أعلنت رسميا - حسب روايتها - عن مقتل جزائريين بسبب تبادل إطلاق النار بين المتظاهرين وقوات الشرطة، ورفضت تشكيل لجنة تحقيق والنظر في أي شكوى.

الجزائرية، واستعدت للإجهاز على المتظاهرين واعتقالهم. وما إن بدأ الجزائريون في التجمع حتى انهالوا عليهم ضربا بكل ما ملكت أيديهم من عصي وهروات وأخماس بنادق، حتى أفقدوهم وعيهم. كما تعرض المتظاهرون في شارع بون نوفيل (Bonne-Nouvelle) وفوق جسر دي نوبي (de Neuilly)، وجسر أرجنتاي الجديد (Pont-Neuf d'Argenteuil) وفي مناطق أخرى إلى الرشق بالرصاص. وفي جسر بورت دي باري، وجسر سان ميشيل ألقى بالعشرات منهم في نهر السين. حيث ظلت جثثهم طافية فوق مياه النهر لأيام عديدة، وفي غابتي بولونيا وفانسان عثر على عشرات الجثث، هذا بالإضافة إلى التخلص من عدد غير معروف منهم برميهم من على متن الطائرات ليلتلعهم البحر بعد ذلك.⁽⁶⁾

وتعرض أزيد من 10 آلاف معتقل في محطات الشرطة، وقصر الرياضات، وحديقة المعارض، وملعب كوبرتين،

خاتمة:

بموضوعية؟ وهل نحصره فقط في المشاركة في الانتخابات المختلفة التي تشهدها الجزائر؟ ماذا أعدنا للأجيال الحديثة من أبناء المغتربين كي نبقىها على صلة وثيقة ببلادها الأم؟ وهل نملك في هذا الشأن سياسة راشدة؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى بحث وتنقيب، وإعداد دراسات أكاديمية ترفع إلى الجهات المعنية في البلاد كي تجسدها فوق أرض الواقع.

لأن ما شاهدناه من تفاعل إيجابي لجاليتنا في فرنسا مع حادثة اختطاف الصحفية الفرنسية في العراق، ووقوفها وقفة رجل واحد ومناشدة الخاطفين إطلاق سراحها، وتنقل أئمة جزائريين من حملة الجنسية الفرنسية إلى بغداد ومطالبة الجهة المختطفة بتعويض الصحفية بأحدهم، وما شهدناه من سكوتها المطبق وفنورها الكبير في التعامل مع حادثة مماثلة تتعلق في هذه المرة باختطاف الديبلوماسيين الجزائريين في العراق، يجعلنا نطرح أكثر من سؤال.

وفي الأخير يمكن القول إن الاحتفال بهاته الذكرى الوطنية، يندرج أولا ضمن سلسلة المآسي التي تطبع العلاقات بين الجزائر وفرنسا منذ عهد الاحتلال. وبمقارنة ما حدث فيها من اغتيالات وتجاوزات وقمع واضطهاد في حق الجزائريين مع ما نعرض له المتظاهرون الفرنسيون في مظاهرة 8 فيفري 1962 في مترو شارون بباريس (سقط 7 قتلى من المتظاهرين على أيدي الشرطة الفرنسية)، أثناء تنديدهم بالأعمال الإجرامية لمنظمة (O.A.S)، يمكننا القول بأن البون كان شاسعا، وأن ما لقيه المهاجرون الجزائريون كان أدهى وأمر. كما أن عدد شهدائنا كان أكبر. حيث سقط أزيد من 200 شهيد في المظاهرة الجزائرية بين قتل 7 فرنسيين في المظاهرة الفرنسية.

كما أن إحياء هذه الذكرى يقودنا إلى طرح سؤال حول دور الجالية الجزائرية في المهجر في الوقت الراهن في قضايا أمنها ووطنها؟ وكيف نقيمه

الهوامش

- (1) بالنسبة للمؤلفات الجزائرية نجد أول كتاب درس هذه الأحداث، كتاب علي هارون المعنون: "La 7^{eme} wilaya: La guerre du FLN en France (Temoignqge)".Seuil. Paris.1986.
- (2) يدعي المؤرخ الفرنسي بروني جون بول، أنه توصل بعد استقراءه أرشيف الشرطة الفرنسية إلى تحديد عدد ضحايا المجزرة من الجزائريين ما بين 30 إلى 50 قتيل . أنظر كتابه: BRUNET (Jean-Paul):"Police contre F.L.N.- Le drame d'octobre 1961". Flamman 1999.
- (3) ورد ذلك في مداخلته التي شارك بها في الملتقى الذي انعقد في فرنسا في أكتوبر 2000 تحت عنوان: 17 و 18 أكتوبر 1961: مجازر ارتكبت بوصفة في حق الجزائريين.
- (4) موريس بابون: شغل بين سنوات 1956 و 1958 منصب محافظ عمالة قسنطينة، وقد ضلع أثناء تلك الفترة في وضع نظام قمع يقوم على التعذيب، والقتل الجماعي الشائع. وعندما عين سنة 1958 في منصب محافظ شرطة باريس، رد على الأعمال الفدائية التي نفذتها فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا بسلسلة من حملات الاعتقالات الفجائية في صفوف المهاجرين الجزائريين. وبذلك قنن العنف ضدهم. كما أنشأ فرق شرطة مساعدة من الحركة لممارسة التعذيب، وفتح بفنسان (Vincennes) مركز التحقق من الشخصية: (Centre d'Identification) كان يحبس فيه "المشتبه فيهم" من المهاجرين الجزائريين بمجرد قرار إداري ومن دون محاكمة. وفي الفاتح سبتمبر 1958، فرض عليهم منع التجول. رفعت عليه في ديسمبر 1981، دعوى قضائية تتهمه بارتكاب جرائم ضد (الإنسانية، ثم توالى عليه التهم، وحوكم عام 1997 باعتباره مجرم حرب وصدر في حقه حكم بالسجن عشر سنوات نافذة.
- (5) أنظر كتاب سعدي يزيان: "جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961"، ط.1، دار تالة، الجزائر 2004.
- (6) المرجع نفسه.
- (7) Charlotte Nordman : "Ce qui s'est passe le 17 octobre 1961": in Le Grand Soir. Info. Edition du 11 octobre 2005.
- (8) شهادة أدلى بها مهاجر جزائري يدعى: حاج عبد العزيز، للصحفية سميرة مصباحي في جانفي 2001.